ستنعكس إيجاباً على مدة وصول رسائل البنزين والمازوت والغاز

مصادر خاصة لـ«الوطن»: بدءاً من اليوم.. زيادة مخصصات المحافظات من المحروقات وعودة التوزيع لوسائل النقل أيام السبت

رامز محفوظ

كشفت مصادر خاصة لـ«الوطن» أن الانفراج بالنسبة لتوزيع المحروقات وزيادة مخصصات جميع المحافظات من المحروقات سيبدأ اليوم الخميس، وسيكون هناك تحسن تدريجي بواقع توزيع المشتقات النفطية سيلمسه المواطن، وأن هذا التحسن التدريجي سينعكس حتماً على مدة إرسال الرسائل كافة ويؤدي إلى تقليصها سواء أكانت رسائل بنزين أو غاز أو مازوت.

وبينت المصادر أن ناقلات النفط الخام وصلت وتم البدء بتفريغها، متأملة أن يستمر تواتر وصولها بشكل منتظم ومستمر من دون توقف من أجل استمرار الإنتاج.

وأكدت المصادر أن تحسن واقع توافر المشتقات النفطية سيؤدي إلى العودة لتوزيع مخصصات وسائل النقل من المحروقات يوم السبت بعد أن توقف السبت الماضي، لافتة إلى أن توقف التوزيع كان إجراء احترازياً نتيجة نقص الكميات.

وكانت مصادر مطلعة في طهران قد كشفت مسبقاً لـ«الوطن» أن الناقلتين اللتين وصلتا إلى السواحل السورية كانتا أولى خطوات تفعيل الخط الائتماني الجديد بين إيران وسورية.

وبينت المصادر أن وصول الناقلات سيتوالى بشكل طبيعي وفق جداول زمنية محددة من دون تأخير بعد أنْ بدأ العمل بالخط الائتماني بنسخته الجديدة.

وأكدت المصادر أن التأخير الذي حدث خلال الأشهر الماضية كان نتيجة التعديلات التي طرأت على آلية عمل الخط الائتماني بين البلدين، بعد تشكيل حكومة جديدة في إيران، كاشفة أن الإسراع في تفعيل الاتفاقيات كان أحد المواضيع التي بحثها الرئيس بشار الأسد خلال زيارته الأخيرة إلى طهران، حيث ساهمت الزيارة بحل العقد الفنية والتعجيل بإرسال الإمدادات النفطية، والناقلتان اللتان وصلتا هما أول ثمار هذه الزيارة التي ستؤدي إلى المزيد من التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وعانت سورية خلال الفترة الماضية من اختناقات في المواد النفطية وخاصة مادة المازوت، نتيجة تأخر وصول التوريدات ما سبب إرباكاً في حركة النقل الداخلي، ومن المفترض أن تنتهي هذه الأزمة خلال الساعات والأيام القليلة المقبلة مع بدء توزيع الطلبات على المحافظات وعودة الكميات إلى ما كانت عليه سابقاً، كما من المتوقع أن يتحسن توليد الكهرباء من المحطات العاملة على الفيول وكذلك انفراجات في مادة البنزين.

التوفير يطلق منتجاً لتمويل المشاريع بسقف يصل إلى ٥٠٠ مليون ليرة

مدير عام التوفير لـ«الوطن»: إطلاق هذا المنتج ترجمة لتوجهات دعم الحكومة لتمويل هذا النوع من المشاريع

عبد الهادي شباط

أطلق مصرف التوفير منتج تمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما اعتبر بيان لمصرف التوفير أن هذا المنتج يأتي في إطار السعي المستمر لتنويع وتطوير المحفظة الائتمانية للمصرف، والعمل وفقاً للتوجهات الحكومية بما يسهم بدعم متطلبات الاقتصاد الوطني، علماً بأن فروع المصرف في المحافظات مستعدة لاستقبال طلبات القروض من الراغبين اعتباراً من الـ ١٩ من الشهر الجاري (حزيران).

وأوضح البيان أن هذا المنتج يستهدف أصحاب المشاريع لكل القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية والسياحية والتعليمية والإنتاج الزراعي، ويتضمن قروضاً للمشاريع متناهية الصغر بسقف ٥ ملايين ليرة سورية، الغاية منه تمويل الدورة الإنتاجية للمشروع أو مستلزمات إنتاج المشروع بضمانة كفالة عامل أو عاملين من العاملين بالدولة أو ضمان مؤسسة ضمان مؤسسة مخاطر القروض بفائدة ١٢,٥ بالمئة، لمدة ٥ سنوات، إضافة لقرض المشاريع الصغيرة بسقف ٥٠ مليون ليرة، الغاية منه تمويل الدورة الإنتاجية للمشروع أو مستلزمات إنتاج المشروع بضمانة عقارية أو ضمان مؤسسة ضمان مخاطر القروض بفائدة ١٣ بالمئة لمدة من ٥ إلى عشر سنوات.

أما قرض المشاريع المتوسطة فيصل سقفه إلى ٥٠٠ مليون ليرة، الغاية منه تمويل الدورة الإنتاجية للمشروع أو إنشاء وتأسيس مشروع جديد بضمانة عقارية فقط وفائدة ١٣,٥ بالمئة لمدة من خمس لعشر سنوات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت مدير عام التوفير رغد معصب أن هذا المنتج يأتي ضمن خطة عمل المصرف الإستراتيجية التي انتهجها من بداية العام الماضي والتي تضمنت رؤية واضحة بأهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضرورة أن يكون لمصرف التوفير دور فعال في هذا المجال سواء من خلال وجود منتج لهذه المشاريع لديه أم العمل على برامج لتمويل مثل هذه المشاريع مع مصارف التمويل الأصغر والأسيما في إطار الاتفاقيات التي أبرمها مصرف التوفير مع عدد من هذه المصارف، فكان إطلاق هذا المنتج الذي جاء أيضاً ترجمة حقيقية لتوجهات الحكومة ودعمها لتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لما لذلك من أثر مهم على دفع عجلة الإنتاج وانعكاسه الإيجابي على مصلحة الاقتصاد الوطني، وتم مراعاة تبسيط الإجراءات ما أمكن لجهة الوثائق المطلوبة وآلية دراسة طلبات القروض لدى الفرع المعني بدراسة الطلب.

ويتناغم هذا المنتج مع تصريح لمدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب إسمندر الذي اعتبر أن مؤسسات التمويل الأصغر لا تغطي أكثر من ٤ بالمئة من حاجة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولابد من مساهمة المصارف العاملة في هذا التمويل خاصة أن أكثر من ٨٠ بالمئة من أصحاب هذه المشروعات (الصغيرة و المتناهية الصغر) مازالوا لا يفضلون الاقتراض من المصارف بسبب متطلبات الإقراض، وأهمها توافر الضمانات والكفالات التي تتشدد بها المصارف إضافة لسعر الفائدة وعدم القدرة في كثير من الأحيان على تأمين دراسات الجدوى للمشروع.

> فروع المصرف مستعدة لاستقبال طلبات القروض اعتباراً من الـ١٩ من حزيران الجاري

تجدر الإشارة إلى أن مصرف التوفير لم يتوقف سابقاً عن منح القروض الاستثمارية التي كان يتم من خلالها تمويل رأسمال عامل وتأسيس مشاريع استثمارية والتي تتلاقى إلى حد بعيد مع القروض المحددة وفق المنتج الجديد، إلا أنه من خلال هذا المنتج أصبح هناك تأطير واضح للمشاريع وتصنيفها ومنح سقوف القروض على أساسها الذي نرى فيه أهمية كبيرة لتكون الأساس الذي سيتم متابعة أي إجراء أو تطوير لهذا المنتج استناداً له.

إحصاء الثروة الحيوانية قريباً عن طريق الترقيم الإلكتروني

وزير الزراعة: ضرورة وجود مخزون إستراتيجي للأعلاف لا يقل عن ١٠٠ ألف طن

هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا أهمية أن يكون لدى المؤسسة العامة للأعلاف مخزون إستراتيجي من مختلف المواد العلفية لا يقل عن ١٠٠ ألف طن وتخزينها بشكل صحيح للتدخل الإيجابي في السوق عند حدوث الأزمات وعند الضرورة، بهدف توفير المادة للثروة الحيوانية وتحقيق التوازن السعري لجهة المواد العلفية ومنتجات الثروة الحيوانية.

حديثه هذا جاء خلال الاجتماع الذي عقد أمس للوقوف على واقع عمل المؤسسة وإنتاج المعامل وتأمين المادة العلفية والصعوبات التي تواجه العمل، لافتاً إلى ضرورة تحديد حاجة قطاع الثروة الحيوانية من الأعلاف وقدرة القطاع الخاص على ما يمكن تأمينه منها وتأمين أكبر كمية عن طريق مؤسسة الأعلاف، مشدداً على ضبط توزيع الأعلاف المصنعة على شكل كبسولات جاهزة وفق المواصفات الفنية الصحيحة للدواجن وإيقاف توزيع المقننات كمادة خام، وأهمية اختبار مادة النخالة عند استلامها من أرض المطحنة، مشدداً على ضرورة تبادل الخبرات بين الفروع في المحافظات وطرح المشاكل التي تعترض كل فرع والتعاون على حلها بين الجميع.

> العلي لـ«الوطن»: حاجة الثروة الحيوانية من الأعلاف ٧ ملايين طن سنوياً

وكشف الوزير أن الوزارة ستبدأ بإحصاء الثروة الحيوانية قريباً عن طريق إطلاق حملات ترقيم للقطعان وفق آلية وأسس علمية جديدة والبداية ستكون من قطعان الجاموس والجمال والخيول ومن ثم بقية القطعان بهدف تحديد احتياجاتها من المواد العلفية وضبط عملية توزيع المقننات وتحقيق العدالة وإيقاف الهدر.

ودعا الوزير مديري الفروع في المحافظات لوضع دراسة شاملة لإعادة تأهيل كل المنشآت التابعة لهم وتحديد احتياجاتها من تجهيزات وكوادر وغيرها لتكون أساساً لتنفيذها في المستقبل ووضعها بالخطط الاستثمارية بهدف تطوير عمل الفروع ومراكزها ورفع أدائها.

وفي سياق متصل أكد رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للأعلاف د.رامي العلي لـ«الوطن» أن حاجة قطاع الثروة الحيوانية من الأعلاف ٧ ملايين طن حسب المجموعة الإحصائية السنوية، وأن الترقيم لقطاع الثروة الحيوانية سيكون إلكترونياً عبر جهاز قارئ لكل حيوان يحمل رقماً.

وأوضح العلي أن أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسة في تأمين المادة العلفية هي تذبذب الأسعار وعدم استقرار السعر عالمياً ومشكلة القطع الأجنبي والعقوبات الظالمة على سورية.

خلافات حول الأسماء التجارية

ضميرية: حماية اسم موقع إلكتروني يحتاج إلى سجل تجاري وموافقة الاتصالات

طلال ماضي

منذ عام ٢٠٠٩ حتى اليوم ما زالت سورية متعثرة في الوصول إلى إستراتيجية وطنية للحماية الفكرية، وإيجاد قانون يحمي العلامات التجارية والأبحاث العلمية من التقليد والسرقة.

وما زالت الخلافات والاعتراضات تسجل يومياً للنظر فيها على لجنة النشر ولجنة القاضي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وأمام القضاء أيضاً، كما هي الاعتراضات على سرقة الأبحاث العلمية في رسائل الماجستير والدكتوراه.

من جهته، قال المهندس خالد ضميرية مدير حماية الملكية التجارية والصناعية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إن المنتجات السورية محمية أصولاً بموجب القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ معتبراً أنه قانون عصري، ونص على تشديد العقوبات على المخالفين والمقلدين.

وأشار ضميرية إلى أن العلامات التجارية المسجلة في المديرية أكثر من ١٦٠ ألف علامة، ومن المهم جداً الوعي بالأسماء التجارية والتصنيفات لأن أغلب الخلافات تكون بسبب الجهل بالتصنيف والحماية على الفئات المشابهة، موضحاً أن الوزارة تعمل مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) منذ عام ٢٠٠٩ لوضع مخطط عام للإستراتيجية الوطنية لحماية الملكية، وتم التوافق العام الماضي على وضع هذا المخطط على أن تشارك في وضعه جميع الجهات، و(الويبو) طلبت مجموعة من الخطوات لتنفيذها، وستقوم بفرز خبير دولي للمساعدة في وضع الإستراتيجية، إضافة إلى وضع خبير محلي لتنفيذها.. وحول حماية أسماء المواقع الالكترونية بين أن حماية الاسم متاح بعد أخذ الموافقة من وزارة الاتصالات والتقانة، وبحاجة للتقديم للحماية إلى الحصول على سجل تجاري على الرغم من أن مهنة الإعلام مهنة فكرية.

وبيّن مدير البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة البعث الدكتور زياد الخولي في تصريح لصحيفة «الوطن» أنه من الضروري جداً إيجاد قانون خاصة للحماية الفكرية للأبحاث العلمية والعلامات التجارية، لافتاً إلى أنه من خلال متابعته رسائل الماجستير والدكتوراه التي تقدم لاحظنا أن هناك العديد من الأشخاص لا يملكون أخلاق البحث العلمي، ويقومون بالتقليد والنسخ واللصق، وهذا العمل يعتبر سرقة وبحاجة إلى قانون خاص لردع المخالفين.

وأشار الخولي إلى وجود جهاز في كل جامعة لمعرفة الانتحال والسرقة، وهذا يحتم علينا العمل والمتابعة لإيجاد إستراتيجية وطنية جامعة على مستوى البلد مع قوانين خاصة لحماية الملكية الفكرية، داعياً إلى المتابعة والمثابرة من جميع الجهات المعنية بالملكية الفكرية وأن تكون حاضرة وزارة العدل في النقاشات لوضع مسودة قانون بالحماية الفكرية، والانتهاء من هذا القانون في أقرب وقت ممكن نظراً لأهميته الاقتصادية والفكرية.

غرفة صناعة دمشق لـ«الوطن»: البيئة الاستثمارية في سورية أفضل بمئات المرات من الأردن ومصر والجزائر

الوطن

قال أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها أكرم الحلاق في تصريح خاص لـ«الوطن» إن مقومات الاستثمار في سورية موجودة ولا يوجد أي معوقات لتنفيذ أي مشاريع استثمارية، فالبلد منفتح بشكل كبير لاستقبال جميع المستثمرين الذين يرغبون بالاستثمار باعتبار أن لدى سورية إمكانيات هائلة ومساحات جاهزة للاستثمار إن كان بالقطاع الصناعي أو الزراعي إضافة لرخص اليد العاملة في سورية وتوفرها، مؤكداً أن الاستثمار هو العمود الفقري لسورية.

ولفت الحلاق إلى أن ما ينقصنا هو تشجيع المستثمرين على العودة، ومنهم الصناعيون الذين هاجروا نتيجة ظروف خارجة عن إرادتهم وأنشؤوا مصانع في الخارج ونجحوا بأعمالهم، لوضع حجر أساس لمصانعهم التي تركوها والمباشرة في ترميمها وفي حال لم يكن لديهم استثمارات أن يباشروا بإنشاء استثمارات جديدة في القطاع نفسه الذي يعملون به، فالقيمة المضافة الحقيقية للاقتصاد السوري تأتي من الزراعة أولاً ومن الصناعة ثانياً.

وعن بوادر تحسن الاستثمار والمؤشرات الملموسة بين الحلاق أن هناك تعاوناً واضحاً مع العراق ودول عربية أخرى إضافة إلى إقامة معارض تصديرية ضخمة في عدة دول مثل ليبيا والجزائر والعراق ودول الخليج يتم خلالها إبرام عقود تعتبر جيدة جداً.

وأشار إلى أننا لاحظنا أن هناك توجهاً استثمارياً للشركات الإيرانية في سورية خصوصاً عقب زيارة السيد الرئيس بشار الأسد إلى الجمهورية الإيرانية التي كانت مثمرة وغنية وأثمرت عن نتائج إيجابية، مشيراً إلى أن وفد رجال الأعمال الذي ذهب مؤخراً إلى إيران قام بتوقيع الكثير من مذكرات التفاهم بين الجانبين في مجال الصناعات الدوائية والاستثمارات الصناعية وفي مجال إنتاج الصناعات الهندسية، ونحن بانتظار تفعيل هذه المذكرات باعتبارها تسهم في تفعيل شركات استثمارية جديدة ما بين الجانبين السوري والإيراني.

وبين الحلاق أن الوضع في سورية حالياً مناسب للاستثمار، والبيئة باتت مهيأة له بشكل أكبر من السابق باعتبار أن القوانين الخاصة بالاستثمار أصبحت سهلة وميسرة بعد صدور القانون الجديد للاستثمار، وبات المستثمر يستطيع خلال مدة ٦ ساعات الحصول على موافقة لمشروعه الاستثماري من هيئة الاستثمار، مبيناً أننا فقط بحاجة لجرأة المستثمر لإنشاء مشاريع استثمارية جديدة وتعريفه بالإمكانات والتسهيلات المتاحة من خلال القانون الجديد إضافة للترويج لإمكانيات البلد من أجل إغراء المستثمر بالعمل، موضحاً أن قانون الاستثمار الجديد في سورية هو قانون يعاصر ويضاهي أي قانون استثمار موجود ومميز في كل دول العالم.. وبخصوص تأثير الأزمات العالمية الحاصلة حالياً على الاستثمار في سورية أكد الحلاق أن سورية هي أقل الدول تأثراً وتضرراً بالأزمة العالمية الحاصلة لأنها وضعت خطة استباقية لاحتواء نتائج هذه الأزمة وتطويقها إن كانت غذائية أو نقطية أو غير ذلك على عكس بعض الدول العربية التي تشهد حالة تضخم هائل.. وبالنسبة لتأثير أزمة عدم توفر المشتقات النفطية والكهرباء على الاستثمار التي تعتبر أحد أبرز العوائق للمستثمر لفت إلى أن هناك أزمة حالياً في عدم توفر الغاز والمازوت والفيول لكنها آتية ولن تستمر وستتوفر لاحقاً وبالنسبة للكهرباء فهي غير متوفرة للمستهلك لكنها متوفرة على مدار الساعة في المدن الصناعية عدا يومي العطلة الجمعة والسبت لذا فإن عدم توفر الكهرباء والمشتقات بالشكل المطلوب حالياً هو حالة مؤقتة يمكن التصدي لها بإدارة المناخ منها بشكل جيد لذا لن يكون لها تأثير على الاستثمار.

وأكد في ختام حديثه أن البيئة الاستثمارية في سورية حالياً أفضل بمئات المرات من الأردن ومن مصر ومن الجزائر ودول أخرى، مبيناً أن القطاع الإنتاجي في سورية يتجه مستقبلاً نحو النمو والتوسع ليكون رديفاً للاقتصاد الوطني وحجر الأساس لهذا الاقتصاد.

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

مدير ينفذ مقولة «الناموسة التي زرعت الحقل»!

يُروى أن ناموسة طارت ذات يوم ووقفت على رأس بغل كبير كان يحرث الأرض في الحقل. وبعد انقضاء النهار عادت الناموسة إلى جماعتها من الهوام والذين سألوها: «أين كنت؟ وماذا فعلت طوال النهار؟»، فأجابت بكل ثقة وغرور: «لقد كنت أحرث الأرض!».

هذه القصة تتكرر كثيراً في أماكن العمل مع مديرين ومسؤولين لا عمل لهم إلا السطو على جهود الآخرين وسرقة إنجازاتهم ونسبها إلى أنفسهم.

المشكلة الأساسية أن الناموسة تظن أن بجلوسها على رأس البغل فإن لها الفضل في حركته لحراثة الأرض من دون أن تعلم أن وجودها كان في حقيقة الأمر يضايقه ويعوقه عن أداء مهمته ويفقده تركيزه.

ولا يخفى على أحد أن وجود هذه النوعيات من المسؤولين يجعل الموظف يشعر بالظلم والغبن بسبب عدم التقدير. الأمر الذي يجعل الدافع الوحيد للعمل هو استلام الراتب حتى تحين فرصة عمل أفضل. وأكاد أجزم أن كل واحد منّا مر أو سمع بأشخاص على شاكلة تلك الناموسة.

ولكن، السؤال المهم هنا: كيف يمكن أن تعرف وتميز الناموس الذي يحرث الأرض أو المدبرين الذي يسرقون جهود زملائهم ومرؤوسيهم؟ والإجابة سهلة: هنالك علامات متعددة ومنها:

المصلحة والمكاسب الشخصية لها الأولوية على المصلحة العامة للمنظمة في القرارات التي يتخذونها.

يركزون على إبراز صورهم ومقاطعهم بشكل مبالغ فيه واستغلال الأخبار لتسويق أنفسهم ويشوهون أي عمل أو إنجاز لا ينسب إليهم.

يدعمون الموظفين الذين لا يعترضون على سرقة أعمالهم ويحرصون على إعطائهم صلاحيات أكثر مادامو موالين لهم ويحاربون أي موظف طموح يرفض سرقة عمله منه.

لا يستطيعون الحديث بدقة وتخصص عن الإنجاز أو المشروع الذي تم لأنهم ليسوا على دراسة كاملة به ولم يسهموا عملياً في تنفيذه أو التخطيط له.

لا يحظون باحترام حقيقي أو تقدير من الأشخاص الذين يعملون معهم.

ويبقى السؤال الأهم: ماذا تفعل إذا ابتليت بمثل هذه النوعيات من المديرين؟

أولاً، حاول توثيق عملك وإسهاماتك بشكل احترافي لا يمكن معه إخفاؤه أو تهميشه بسهولة.

ثانياً، استثمر في نفسك وطور قدراتك لتصل لمرحلة من النضج والخبرة تؤهلك لتسلم مهمات قيادية مع توسع المشاريع وتعاظم النجاحات.

ثالثاً، اخلق أصدقاء وزملاء مخلصين يتحدثون عن عملك أمام المسؤولين.

رابعاً، إذا تفاقم الوضع وأصبحت بيئة العمل التي تعمل بها مأذى بالناموس المؤذي، فلا تتعب نفسك بمحاولة تنظيف المكان بالمعقمات بل انتقل إلى بيئة عمل جديدة صحية تقدرك وتمنحك التمكين والدعم.

يستخدم أعداء العمل الجماعي هذه الخاصية للدفاع عن موقفهم: لكون إحدى مساوئ عمل الفريق هي أن ينسب رئيس الفريق الإنجازات لنفسه؛ مستهتراً بجهود الأعضاء الآخرين ضمن الفريق!

مازال «صاحبنا» يذكر اليوم الذي تُوّج فيه مديره في العمل كأفضل مسؤول ينفذ مشروعاً مبتكراً في قطاعه الوظيفي حيث صعد ذلك المدير على «المنصة» ليعتلي المنبر ويتحدث عن المشروع وعن الدراسة التي أعدها لأشهر طويلة ليصل إلى النتائج الجيدة التي ستتحقق بتطبيق المشروع على أرض الواقع، شعور كبير بالوجع أخذ يتملكه وهو يرى مشروعه الذي قدمه يوماً للمدير حتى يحسن من أداء الموظفين في تلك المؤسسة، حالماً بأن تكون هناك ترقية جيدة له بعد ذلك المشروع ليفاجأ بأن مشروعه الذكي نسب إلى المدير الذي سرق المجهود وادعى بأنه صاحبه، واكتفى بالإشادة بدور الموظفين الأكفياء الذين سينفذون ذلك المشروع وقد اختير ضمن تلك القائمة.

إليكم هذه الطرفة: قال المدير «علينا أن نعرف من المسؤول عن هذا المشروع؟» أجبت «ببساطة.. إذا كان ناجحاً: فأنت المسؤول الوحيد.. وإن كان فاشلاً؛ فأنا وزملائي: نحن المسؤولون عنه»...!

بالختام، كما أن سرقة الأموال حرام، فسرقة الجهود حرام، ونسبة الإنجازات إلى أصحابها وتقديرهم أمانة وفن لا يتقنه الكثيرون!